المقياس: منهجية البحث العلمي 2

المستوى: سنة الأولى ماستر قانون أعمال

الدكتورة: عائشة عبد الحميد

المحاضرة رقم 02:

2. المرحلة التحريرية:

وفيها يشرع المعلق في تحرير تعليقه بإتباع الخطوات الآتية:

أ. **ضبط الخطة:** سبق القول بأن المرحلة التحضيرية تنتهي بطرح الإشكالية، وعليه ينبغي على المعلق أن يضع الخطة المناسبة للتعليق على النص، بحيث يتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتتكون الخطة عموما من مقدمة وعرض وخاتمة.

- **المقدمة:** وتكون بشكل مختصر ومركز، وتتضمن ما يأتي:

- التعريف الموجز بالنص من حيث هويته وتاريخه وبنيته اللغوية والطبوغرافية...
- التعرف العام بالموضوع الذي يتناوله النص.
- طرح الإشكالية، وصياغتها بشكل دقيق ومركز.
- تحديد الخطوط العريضة للخطة المقترحة لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية.

- **العرض (صلب الموضوع):** ويتم فيه تحليل النص ومناقشته وتقييمه، وفق عناصر محددة يتم وضعها حسب القوالب المعروفة في المنهجية العلمية (مباحث ومطالب وفروع)، على أن تكون هذه العناصر متوازنة ومتسلسلة، وتعكس حقيقة ما جاء في النص من مسائل وأفكار.
- **الخاتمة:** وتكون مختصرة ومركزة، وتتضمن ما يأتي:

- النتائج المتوصل إليها من خلال التعليق، والتي تمت إجابة واضحة عن الإشكالية المطروحة.
- المقترحات التي يرى المعلق أنها تقيد في تقوم النص وإصلاح اختلالاته.

ب. مناقشة النص: بعد ضبط الخطة على النحو الذي سبق بيانه يبدأ المعلق في مناقشة النص، من خلال العناصر التي وضعها في العرض، أين تتم مناقشة جميع المسائل والأفكار الرئيسية والثانوية الواردة في النص، ويجب على المعلق أن يراعي في هذه المناقشة الضوابط الآتية:

- **الالتزام بالإطار العام لموضوع النص:** بحيث يناقش جميع المسائل الواردة في النص، دون إهمال أو إغفال أية مسألة ولو كانت جزئية، وعليه أن يتجنب التعرض لأي مسألة لم يتطرق له النص، حتى لا يخرج إلى مسائل هامشية بعيدة عن صلب الموضوع.
- **التعمق في مناقشة النص:** والتعمق في تحليل عباراته ومدلولاته، وعدم الاكتفاء بمجرد الشرح السطحي، فإذا كان النص يتناول مسائل قانونية هي محل اختلاف فقهي قضائي، فينبغي على المعلق أن يعرض كل الآراء الفقهية المختلفة، والاجتهادات القضائية المتضاربة، مع استعراض أدلة كل رأي والانتقادات الموجهة له، مع محاولة تأصيل سبب الخلاف، بيان الخلفيات والإيديولوجية، والمبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل موقف.
- **توظيف جميع المعلومات:** المتاحة لدى المعلق حول موضوع النص، سواء تعلق الأمر بمكتسباته القبلية، أو ما مجمعه من معلومات من المصادر والمراجع القانونية المتخصصة في موضوع النص، كالآراء الفقهية والاجتهادات القضائية.
- **التزام المنهجية العلمية في توثيق المعلومات:** من مصادرها ومراجعها الموثوقة، فلا يجوز منهجيا للمعلق أن يحلل النص ويناقشه بكلام مسترسل، غير موثق ولا

مهمش، فالتعليق على النص القانوني لا يعدو كونه صورة من صور البحث العلمي.

ج. **نقد وتقييم النص:** عند مناقشة ما جاء في النص من أفكار ومسائل، ينبغي أن يتخلل تلك المناقشة النقد والتقييم لما اعتمده النص من أحكام وحلول، ويتم ذلك من الناحيتين القانونية والواقعية.

- **نقد وتقييم النص من الناحية القانونية:** وذلك ببيان موقف النص وعلاقته بالنصوص الأخرى في نفس المنظومة القانونية التي ينتمي إليها، وهل كان النص منسجما ومتوافقا معها، أم أنه يخالفها، وخاصة تلك النصوص التي تمثل مبادئ عامة، وفي حال المخالفة يجب تحديد طبيعة المخالفة، وهل هي تناقض يقتضي الترجيح أو الإلغاء، أن أنها مجرد استثناء على الأصل العام، وهنا ينبغي بيان مبررات هذا الاستثناء ونقدها، وتقييم مدى صحة اللجوء إليه.

وكذلك بيات فائدة النص وما أضافه من جديد إلى المنظومة القانونية التي ينتمي إليها، خاصة إذا كان نصا حديثا قد أضيف حديثا، بمقتضى تعديلات جديدة أجراها المشرع

- **نقد وتقييم النص من الناحية الواقعية:** ويراد بالناحية الواقعية جميع الجوانب المؤثرة في النص القانوني والمتأثرة به، كالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك فالنص القانوني يهدف غالبا إلى التأثير الإيجابي في الواقع المجتمعي، كتحقيق الإنصاف والعدالة بين أفراد المجتمع، أو تحقيق الاستقرار الاجتماعي لذلك ينبغي على المعلق بيان الغرض الذي يهدف النص محل التعليق إلى تحقيقه، وهل نجح في تحقيقه فعلا أم فشل في ذلك، وما هي أسباب هذا الفشل إن وجدت، وكيف يمكن تعديل النص وتقويمه من أجل استدراك فشله